

علمه الخلاف



كورونا يؤجّل الدورة الثانية لتراخيص النفط

اجتمعت كل المواهل السلبية في وجه قطاع النفط الوليد. انتشار فيروس كورونا وانخفاض سعر البرميل إلى مستواه تاريخي. جملا القلق ينتاب العاملين في القطاع. حتى اليوم كل المهل صامدة، لكت فعليا. ثمة استحالة للسير بجورة التراخيص الثانية في نهاية نيسان. اها مرحلة الاستكشاف في الرقعة الرقم 4. ضبالرغم من انهالم تناثر وقد تنتهي قبل الموعد المحدد. الا ان احذالا يمكنه التنبؤ بما بعدها

إيلي الفرزلي

حتى اليوم، لم يتأثر قطاع النفط بالازمات المتلاحقة التي تعصف بلبنان والعالم. بل على العكس، يُرّجح أن ننتج مرحلة الاستكشاف في الموعد المقرر، في نهاية الشهر المقبل، وربما قبل ذلك حتى إعلان مجلس الوزراء للتعينة العامة في 15 الشهر الجاري، لا يتوقع أن يؤثر على خطط الاستكشاف. فالجلس استثنى العاملين في الأنشطة البترولية العائدة لأنشطة حفر البئر الاستكشافية في الرقعة الرقم 4 من الإجراءات المحددة في مرسوم التعينة العامة.

وزير الطاقة يطلب تسهيك مرور العاملين في الاستكشاف النفطي

لكن بعد أن طلبت رئاسة مجلس الوزراء من الأجهزة الأمنية، في 21 آذار، التشدد في تطبيق قرار التعينة العامة، وتقيد حركة السير في مختلف المناطق، خشي العاملون في الحفر من الوصول إلى القاعدة اللوجستية في مرفأ بيروت إلى مطار بيروت للتوجه بالمروحيات إلى سفينة الحفر، كما أبدت اهتمامها بأن تكون جزءاً من دورة التراخيص الثانية، واشترت كذلك، ابدت وزارة الطاقة خشيها

من أن تسهم هذه الإجراءات في منع المروحيات من نقل العاملين إلى سفينة الاستكشاف أو منع السفن اللوجستية من الإبحار باتجاهها. ولتأكيد الإستثناء، عمدت الوزارة إلى إعداد اقتراح تطلب فيه من رئاسة مجلس الوزراء الإيعاز إلى العاملين لدى هذه الشركات داخل الأراضي اللبنانية، وكذلك الإيعاز لها بعدم منع المروحيات والسفن من نقل العاملين.

إذا كان هذا الإجراء يضمن استمرار الأعمال على باخرة الاستكشاف من دون عراقيل، فإن الشركات العاملة في الموقع كانت قد بدأت من جهتها بإجراءات صارمة للوقاية من كورونا، خاصة أن سفينة الاستكشاف تضم على متنها ما يقارب 200 شخص بين خبراء فنيين ومقدمي خدمات وممثلين للدولة اللبنانية. أولاً، هي أقللت تماماً الباب أمام من يزورون الباخرة من دون أن يكونوا من العاملين على متنها، منذ 6 آذار الحالي، فكانت الزيارة الأخيرة من نصيب كل من وزيرة الطاقة السابقة ندى بستاني والمدير العام للامن العام اللواء عباس إبراهيم.

وغيلاً ما تستخدم المدونة التي تنتمي إليها الوحدات، طائرات خاصة لنقل جنودها من بعواض أو يعاونون من عوارض خفيفة». لبنان واليه، فهل ستستخدم الناقورة الحق الذي منحه لها الحكومة؟ لا يوجد أي عمليات تبديل قوات في هذا الوقت. كل عمليات التبديل أجريت مسبقاً، قال.

تتم عزل أربعة من زملائه اصطحابه من المطار واحتكوا به بعد عودته، وجاءت نتيجة فحوصاتهم سلبية، لكنهم سيظلون في الحجر الصحي. وبحسب تيننتي، «باستطاعة مستشفى اليونيفيل في الناقورة العناية بالمرضى غير المصابين بعوارض أو يعاونون من عوارض خفيفة». لبنان واليه، فهل ستستخدم الناقورة عاد الجندي إلى لبنان في الخامس عشر من الشهر الجاري، أي في يوم إطلاق الحكومة خطة التعينة الصحية العامة التي تضمنت الإبلاغ عن إقبال

أسعار النفط. وبالرغم من أنه يصعب تقدير حجم هذا التأخير، إلا أنه يُرّجح أن تقدم عروض أدنى من تلك العروض التي قدمت في الدورة الأولى، فحينها كان سعر برميل المفتوحة للمزايدة كل ذلك توقف منذ نحو أسبوعين، نتيجة الإغلاق العام في لبنان والعالم في مطلق الأحوال، فإن استمرار السير بدورة التراخيص كان سيصطدم بالتأخير

برنت 50 دولاراً، فيما انخفض اليوم إلى 27 دولاراً، بينما وصل سعر الخام الأميركي إلى 23 دولاراً. أما بشأن الرقعة الرقم 9، فالامر أكثر تعقيداً، بالرغم من حجز تحالف



هل يعدّل انخفاض اسعار النفط خطط الشركات العاملة في لبنان؟ (دالنا ونهر)

توتال - إيني - نوفاتك لميزانية العمل في تلك الرقعة، وبالرغم من بدء إعداد العقود والمناقصات المتعلقة بها، إلا أن هذه الخطوة قد تتأخر بسبب فترة التوقف القسري التي

فرضها كورونا على العالم. وحتى دراسة الأثر البيئي التي بدأ العمل بها، لن يكون ممكناً أستكمالها في الوقت الراهن، نظراً إلى الحاجة للانتقال إلى الميدان وإجراء مقابلات مع أهالي المناطق المواجهة للرقعة المشكلة أن كورونا ليس العائق الوحيد في وجه الاستكشاف في البحر اللبناني. الانخفاض التاريخي لأسعار النفط سيكون له تأثير كبير على الخطط الموضوعية من قبل الشركات. هي هذه الظروف، إلى ضبط نفقاتها، وبالتالي خفض استثماراتها، فتنكفي بالإنتاج من الحقول الجاهزة مقلصة مشاريع الاستكشاف وتطوير الحقول. لكن مع ذلك، فإن هذه قد لا تكون الحال في لبنان، وإن تأخر العمل عن المهل التي كانت مقررة.

للتذكير، فإنه فور إنجاز الاستكشاف في الرقعة الرقم 4، ستحتاج الشركات إلى نحو شهرين لتحليل النتائج، بعدها تكون الاحتمالات ثلاثة: - يحتوي البئر على كميات تجارية كبيرة، فيتم عندها حفر بئر تقنيمية، لتحديد تفاصيل الممكن الغازي، تمهيداً لبدء التطوير والإنتاج. - تكون النتيجة سلبية، لكنها تتضمن مؤشرات لوجود كميات تجارية، فيتم حفر بئر استكشافية أخرى، بعد مدة، أو يتم الخروج من الرقعة نهائياً إذا لم تظهر مؤشرات كهذه.

في الحالة الثانية، أي عند عدم اكتشاف كميات تجارية في البئر الأولى، يخشى أن تعتمد الشركات إلى الانسحاب، انطلاقاً من أن البئر الاستكشافية تكلف نحو 60 مليون دولار، وبالتالي من الأجدى في ظل انهيار أسعار النفط عدم صرف مزيد من الأموال، على استثمار غير مضمون.

لكن مع ذلك، فإن الضغط المالي لا يعني دائماً التوقف عن الاستكشاف والاستثمار، وجود ابار جاهزة للتطوير يعزز وضع الشركة، بما يسمح لها بالحصول على القروض المصرفية. وبالتالي، تؤكد مصادر مطلعة أن انخفاض أسعار النفط لا يعني بالضرورة تجريد الاستثمار. فمعظم شركات التنقيب تعمل في صناعة البترول وكيميائيات، وهذه الصناعة غالباً ما تزدهر عندما تنخفض أسعار النفط.

هيام القصيبي

لا يخلو خطاب لمسؤول غربي، وخصوصاً أميركي وأوروبي، في أزمة انتشار فيروس كورونا، من الكلام عن الأزمة الاقتصادية وتبعات الوباء، وتحديات اليوم التالي، لوقف اندفاعته، وتأثيرات ذلك على الاقتصاد العالمي والمحلي. كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، الخارج للنو من أزمة البريكست وتداعياتها الأولية، تعيش على وقع الوباء والموت، والتدابير الصحية والاجتماعية والعمالية. لكنها في الوقت نفسه، تفرج عن مساعدات وأموال لتنشيط الدورة الاقتصادية أو ترسم خطط المستقبل القريب حين تبدأ مرحلة التعافي الصحية لمواطنيها، لتنتقل مرحلة تعافي اقتصاداتها. لا أحد متفائل في لبنان بأن لدينا ما لدى ألمانيا مثلاً، من سيناريو لليوم التالي، أو حتى في أكثر الدول تعرضاً للهزات الاقتصادية كاليونان التي تركّز حكومتها في خططها العمالية، على عدم الوقوع مرة أخرى في مأزق الانهيار الاقتصادي. لكن السلطة السياسية المتشابكة مصالحتها مع السلطة المالية والاقتصادية، لم تستطع حتى الآن أن ترسم مخططاً أولياً لما حصل منذ 17 تشرين الأول، فكيف يمكن أن تضع برنامجاً أوسع مدى لما بعد انتشار كورونا؟ والمعضلة التي سيواجهها لبنان بين مرحلة انتشار الوباء ومرحلة الحد منه، هي أنه سيكون أمام سيناريو الانهيار التام، وردة فعل شعبية عليه مرة أخرى، ما إن تستتبت أوضاع انتشار المرض. ففي الدول الأكثر تعرضاً للمأساة، كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وحالياً بريطانيا، ترتفع حدة الاتهامات وتقافد المسؤوليات حول تأخر الحكومات في اتخاذ التدابير المناسبة. ورغم أن الوقت لم يحن بعد للمحاسبة في تلك الدول، إلا أن الأليات الديموقراطية السياسية والإعلامية، باشرت الإعداد للمحاسبة والارتداد على التقصير الفادح في مواكبة الوباء، علماً بأن هذه الدول منصرفة في الوقت نفسه إلى تفعيل مختبراتها ووضع خريطة شاملة لمستشفياتها وأطبائها العاملين والمتقاعدين، ودفع مصانعها إلى إعطاء الأولوية للحاجات الطبية وتنشيط الحركة الاقتصادية. كل ذلك برعاية حكومية مباشرة، إضافة إلى وضع استراتيجيات مستقبلية.

في لبنان، للمرة الأولى يسجل أداء لافت لوزارة الصحة مع بعض الملاحظات، فيما تقف الدولة بمحملها عاجزة، إلا عن تحميل الشعب مسؤولية انتشار المرض أو وقفه. علماً بأن المواطنين، رغم الاستثناءات، يلتزمون بالحد الأدنى من واجباتهم حتى الآن، فيما الدولة غير قادرة على إجبار المستشفيات الخاصة على فتح أبوابها لجميع المرضى، والضغط على المصارف لتلبية المدعين، أو دفع أموال الشركات المستوردة للمعدات الطبية، في ظل وجود وزراء وإداريين يتصرفون كمستشارين وخبراء، في خدمة أطراف سياسية ومصاريف، وهؤلاء سبق أن أنتجوا سياسة مالية واقتصادية أوصلت لبنان إلى 17 تشرين الأول. ما يقوله السكان في لبنان، الذين يريدون العمل بأي ثمن، ولو تحت وطأة الكورونا، هو كلام «علمي» يتردد في العالم كله على مستوى الحكومات التي تريد تفادي الركود الاقتصادي، في ظل التدابير التي تتخذها لعزل مواطنيها. لكن الأزمة الجوع والانهيار مؤسسات وصرف عمال، والحكومة يعيش لبنان شهوراً من الأزمة المصرفية والاقتصادية، التي قد توجع في مرحلة ما عمق الغبن الذي يساهم فيه شعور العزلة وتفشي المرض واقتراب العائلات من الجوع والانهيار مؤسسات وصرف عمال، والحكومة في هذا الوقت تتحالي على اللبنانيين، بتلميحات تتعلق بمواجهة كورونا، لكنها ضمناً، وفي ظل تعطيل الحياة اليومية تسعى إلى تخفيف الضغط التعلق بأموال المدعين في المصارف وارتفاع سعر الدولار والمطالب المعيشية والحياتية، لكسب الوقت لا أكثر ولا أقل، قبل أن تجسر خطتها الاقتصادية النور، فتضاهي إلى سلسلة من الخطط الموضوعية في أدرج الحكومات المتعاقبة.

جميع التدابير الاحترازية اللازمة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وتوجيهات السلطات اللبنانية منذ كانون الثاني، وفي شباط تم نصح أفراد اليونيفيل بعدم السفر إلى المناطق أو الدول المتضررة». إذا اليونيفيل، تلك المهمة العسكرية، «تصدت» أفرادها (معظمهم من العسكريين) بعدم السفر إلى الدول المتضررة ولم تمنعهم من السفر. «وإذا كانوا بالفعل هناك، طلب اللازمة تبعاً لتطورات ولما يعلن» (الأخبار)

يوم 15 آذار بشأن وفاة أحد الجنود الفرنسيين بجادث سير، أنه وصل إلى لبنان يوم 27 شباط. فهل كذبت القوات الدولية بشأن تاريخ وصول جنود إلى لبنان من دول تصنّف موبوءة، كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا؟ ولماذا لم تشدد اليونيفيل كلياً بمنع السفر من تلك الدول إلى لبنان؟ برغم تسجيل الإصابة الأولى، وعدم منع وصول جنود من دول ذات مخاطر عالية، تصّر اليونيفيل على أن الوضع الصحي مضبوط. «بدأنا بتطبيق

لـ«الأخبار» عن أنها قررت، بعد الثامن من آذار، منع جنودها الموجودين خارج لبنان من العودة إليه. وهذا الإجراء قُبل لأنه اتخذ حينذاك، بعد الإشتباه في إصابة جنديّة من الكتيبة الماليزية بكورونا (لم تثبت إصاباتها). تُضاف إلى ما تقدّم تأكيد المصادر أن أفراد الوجدتين الفرنسية والإيطالية الذين يدخلون في الجنوب حالياً، وصلوا في أيلول الماضي، وأن جنود الوحدة الإسبانية وصلوا في تشرين الثاني، أي قبل بدء انتشار كورونا. لكن لاحقاً، كشف بيان رسمي لليونيفيل صدر

اليونيفيل مستثناة من «الحجر الجوي»: هل كذبت بشأن إجراءات كورونا؟

الحصول على إفادات عن وضعهم الصحي من الجهات الطبية المعتمدة وبمجرد عودتهم إلى البلاد، يتم وضعهم في الحجر الصحي لحد من مخاطر الفيروس الذي يؤثّر علينا وعلى السكان»، قال تيننتي. ماذا عن تحركات الجنود الخاصة منها المتبضع من المناجر؟ «اليونيفيل تقوم بدورياتها على طول الخط الأزرق ولا تحكّم بالسكان، وعن تحركات الجنود، فإنهم يعتمدون القوانين اللازمة تبعاً لتطورات ولما يعلن» (الأخبار)

المطار، باستثناء قوات اليونيفيل، وأوضح تيننتي أن المعنى بالاستثناء الجماعي لكتيبتها حتى تاريخ إقبال المناجر، طلعت عودة جميع عناصرها (يصل أكثر من 200 جندي ليحلوا محل مواطنيهم لفخرة تفرّاج بين 6 أشهر وسنة)، وغالباً ما تستخدم الدول التي تنتمي إليها الوحدات، طائرات خاصة لنقل جنودها من لبنان واليه، فهل ستستخدم الناقورة الحق الذي منحه لها الحكومة؟ لا يوجد أي عمليات تبديل قوات في هذا الوقت. كل عمليات التبديل أجريت مسبقاً، قال.

تم عزل أربعة من زملائه اصطحابه من المطار واحتكوا به بعد عودته، وجاءت نتيجة فحوصاتهم سلبية، لكنهم سيظلون في الحجر الصحي. وبحسب تيننتي، «باستطاعة مستشفى اليونيفيل في الناقورة العناية بالمرضى غير المصابين بعوارض أو يعاونون من عوارض خفيفة». لبنان واليه، فهل ستستخدم الناقورة عاد الجندي إلى لبنان في الخامس عشر من الشهر الجاري، أي في يوم إطلاق الحكومة خطة التعينة الصحية العامة التي تضمنت الإبلاغ عن إقبال

أسعار النفط. وبالرغم من أنه يصعب تقدير حجم هذا التأخير، إلا أنه يُرّجح أن تقدم عروض أدنى من تلك العروض التي قدمت في الدورة الأولى، فحينها كان سعر برميل المفتوحة للمزايدة كل ذلك توقف منذ نحو أسبوعين، نتيجة الإغلاق العام في لبنان والعالم في مطلق الأحوال، فإن استمرار السير بدورة التراخيص كان سيصطدم بالتأخير

برنت 50 دولاراً، فيما انخفض اليوم إلى 27 دولاراً، بينما وصل سعر الخام الأميركي إلى 23 دولاراً. أما بشأن الرقعة الرقم 9، فالامر أكثر تعقيداً، بالرغم من حجز تحالف